ليست بروباجندا

علي العماري
aliamari63@gmail.com

<،، حينما كنا صغاراً سمعنا قصصاً وحكايات خيالية عن اليهود فقد تم حشو عقولنا الصغيرة الغضة بوصفات وصفات غير دقيقة، وعندما أصبحنا كباراً اكتشفنا أننا ضحايا خدعة وأكذوبة كبرى.

قيل لنا أن اليهودي «ذمي» ذليل، كذاب، خائن، غشاش، بياع، منافق، يحب المال، وظلت هذه الصورة النمطية الخاطئة مسيطرة على أفكارنا وحياتنا حتى اللحظة.

لكننا في الحقيقة نرى اليوم بنظارة بيضاء «طبعاً» واقعاً عربياً وعبرياً مغايراً لتتضح الصورة أكثر حتى للعميان لنجد أن اليهود قدموا إلى فلسطين من كل اصقاع الأرض والشتات لينخرطوا في مجموعات مسلحة منسجمة وموحدة رغم اختلاف لغاتهم وثقافاتهم وعاداتهم، وتقاليدهم ليخوضوا حرب عصابات منظمة ضد الفلسطينيين ويرتكبوا بحقهم مذابح ومجازر فظيعة ويطردوهم من أرضهم بالقوة والعرب يتفرجون.

وأقام اليهود دولة عصرية على أرض فلسطين المغتصبة فريدة من نوعها انفردت بحيازة السلاح النووي دون سواها من دول المنطقة، كما أنها من وجهة نظر غربية الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط.. الواقع يروي لنا قصة مأساة احتلال فلسطينين كما هي من دون رتوش بتواطؤ عربي فلسطيني للأسف بالاتفاق مع الحركة الصهيونية العالمية وبدعم من الدول الاستعمارية الغربية وخاصة بريطانيا التي مولت العصابات الصهيونية بالمال والسلاح وسلمت لها فلسطين بعد وعد بلفور بإقامة دولة يهودية على ترابها الطاهر.

وفي المقابل خاض الفلسطينيون مقاومة شعبية بطولية شرسة ضد الغزاة الانجليز والصهاينة معاً، لكن فصائل المقاومة للأسف وقعت في شرك الأعداء لتنغمس في معارك عبثية ضد بعضها البعض خلفت جروحاً كبيرة وانقسامات عميقة وضحايا كثر وأثرت سلباً على قضيتهم العادلة، بينما لم تحدث أي مواجهات إطلاقاً في صفوف خصومهم الصهيانة حتى يظن المرء أنهم قد حرموا على أنفسهم قتل اليهودي لليهودي، ولذلك لم نسمع أن إسرائيليا قتل آخر منذ إعلان دولتهم الغاصبة عام 48 باستثناء حادثة اغتيال اسحاق رابين على يد المتطرف اليهودي عامير.. كما أننا لم نسمع عن يهودي خائن أو عميل للفلسطينيين أو أن قادتهم قدموا تنازلات للعرب مقابل السلام.

إذا الذمي ليس حقيراً أو جباناً والدم الإسرائيلي أغلى من العربي، وكذلك الإنسان، وعندما تجري عملية تبادل الأسرى معهم الإسرائيلي الواحد مقابل مئات العرب وإذا قتل جندي إسرائيلي قامت الدنيا على حكومتهم ولم تقعد إلا بعد قتل عشرات الفلسطينيين.

وفي حديث الخيانة نتساءل كيف اغتيل ياسر عرفات وأحمد ياسين وعبدالعزيز الرنتيسي وعلي أبو مصطفى ومن سلم أحمد سعدات ومروان البرغوثي لإسرائيل؟

إن تحت ظلال السموات العربية القاتمة بصيص أمل كبير فالكيان الصهيوني يعيش أسوأ حالاته ويعاني من أعراض الشيخوخة السياسية المبكرة نتيجة الهزائم العسكرية التي مني بها جيشه الذي لا يقهر، بعدما كسرت المقاومة الفلسطينية واللبنانية اسطورته المزيفة، فخرج مهزوماً من جنوب لبنان وقطاع غزة، وأخذت الأحزاب الإسرائيلية العتيقة تتآكل وتتشرذم إلى عدة أحزاب صغيرة، وغيب الموت جل القيادات التاريخيه للحركة الصهيونية المؤسسة لدولة الاحتلال. وتتجلى الأزمة الإسرائيلية أكثر من خلال السقوط المتوالي لحكومات إسرائيل المتعاقبة منذ حوالي عقدين قبل انتهاء فترتها الدستورية لأسباب عديدة ومع ذلك لم يستغل العرب هذه الفرصة السانحة لصالحهم.

خطاب هام

حسين محمد ناصر

أثار خطاب فخامة الأخ رئيس الجمهورية في حفل الشرطة اهتمام كثير من المتابعين لاحتوائه على كثير من النقاط الهامة.

ولمكاشفته الشعب ببعض القضايا التي كانت محصورة على دائرة ضيقة في القيادة العليا.

وإذا كان هناك من شعر أن الخطاب قد جاء بأسلوب جديد في الطرح والرؤية فإن هناك من رأي أيضاً أن الرئيس بدأ يلامس قضايا أساسية بطريقة غير اعتيادية، بما فيها تلك الخطوط الأمنية والعسكرية التي كانت من الأمور السرية التي لا ينبغي التطرق لها في خطابات المسؤولين الكبار.

لقد شمل الخطاب الوضع القيادي المرتقب أو المأمول حدوثه في المستقبل القريب، وخاصة تولي المهام المباشرة الإشرافية من قبل جيل جديد يخلف القيادات التي بلغت من العمر عتياً، وأشار إلى أنه يكفي أن يكون الإنسان قائداً ومسؤولاً في فترة الستينيات وعليه أن يترك المجال للشباب المؤهل الذي تبلغ نسبة وجوده في المجتمع 75% بعمر يقل عن 45 عاماً، وهذا الاتجاه ينبغي أن يكون محط اهتمام كل الأحزاب والقوى السياسية منظمات المجتمع المدني والوزارات، بحيث ينبغي أن يتم إعداد خطط عاجلة لبلورة وتطبيق ما جاء في خطابه بهذا الشأن وأن تمتد تلك الخطط لتشمل الجانب العسكري والمدني على السواء، وكم سيكون جميلاً لو تتفق كل تلك المكونات على اتفاق مبادئ حول تعيين الكادر من الآن، وأن يسري ذلك خلال العشرين سنة القادمة يتضمن أن كل من تناط به المسؤولية القيادية يجب أن يكون عمره أقل من خمسين عاماً وأن يكون خريجاً ومؤهلاً كي تختفي الكثير من السلبيات المرافقة لقرارات التعيين والتي أثرت كثيراً في أداء الدولة والحكومة والمؤسسات وخاصة في الفترة الأخيرة.

إن على دوائر الكادر في الرئاسة ومجلس الوزراء والوزارات أن تفكر في كيفية تأهيل الشباب وتعيينهم في مناصب عالية لقيادة الوطن عبر الخبرة والمستوى التعليمي العالي والشفافية الرحبة بدلاً من أشباه الأميين وجيش العلاقات المناطقية والقبلية الذين تعج بهم الوزارات والمحافظات.

استقلال السلطة القضائية والمسئولية القضائية

الباحث: صادق علي الخليدي*

مصطلح" استقلال السلطة القضائية" كثر ترديده مؤخراً، وصار من مطالبات مجلس القضاء الأعلى التي نشرت مع الأسف في وسائل الإعلام وموضوعاً رئيسياً في مؤتمر المنتدى القضائي الثالث المدعو إليه جميع أعضاء السلطة القضائية المنعقد في صنعاء خلال 22-20 أغسطس 2013م فهل كنا منذ قامت ثورة 26 سبتمبر و14 اكتوبر حتى هذا الوقت ،لا نعرف مفاهيم استقلال السلطة القضائية في أحكامها، ولم نعرف مفاهيم الفصل بين السلطات وعدم التدخل في القضاء، وهي المبادئ الراسخة في دستورنا وقوانيننا التي عشناها واقعاً فعلياً وما نزال يقصد باستقلال القضاء أن يكون محققا كل ما يضمن حقوق الناس، من قواعد المبادئ العادلة، في حقوق الإنسان والمتهم، وما يلزم لتحقيق العدالة من إجراءات وآليات وهياكل، أن تكون هناك ضمانات لعدالة القوانين والقواعد القضائية، وضمانات لنزاهة التطبيق، أن لا يخضع القضاة في ممارساتهم لعملهم، لسلطان أي جهة أخرى وأن يكون عملهم خالصاً لإقرار الحق والعدل.....،ويقتضي ذلك الحيلولة دون تدخل أي جهة مهما كانت طبيعتها ووظيفتها، لتوجهه وجهة أخرى، أو لتعرقل مسيرته، أو لتعرض عن أحكامه وهذا ما ينص عليه الدستور والقوانين النافذة

إن الدعوة إلى استقلال القضاء ،لا تعني أن يكون القضاة أسياداً على الأمة ،بل خدماً لها ، كما عبرت إحدى المحاكم الكندية " القضاة خادمون للشعب ،وليسوا أسياداً عليه " . وهذا يعني أن استقلال القضاء ،لا يعنى أن تكون أيديهم مطلقة ، بل هو استقلال تصحبه المسؤولية ، ويصحبه مبدأ المحاسبة ويتضح من ذلك أن مفهوم استقلال القضاء مفهوم محوري، تدور حوله قيم وهياكل في مداره، وأنه لا يعني ما يفهم أول وهلة:أن يكون القاضي حر التصرف من دون ضوابط

إن الحرص على القضاء كمؤسسة لا يجوز أن يذهب بنا إلى حد التكاذب ومحاولة إخفاء العيوب من خلال جعل القضاء كامرأة قيصر .فالمشكلات موجودة والتستر عليها من دون محاولة إيجاد الحلول لها يفاقمها.

إن مناط العدل وقوامه أن يصل الحق الى صاحبه في وقته المناسب دون إبطاء وبأبسط الإجراءات وأيسرها وبأقل التكاليف والنفقات والجهود والعدالة البطيئة نوع من الظلم لأن البطء في التقاضي يحول بين صاحب الحق والحصول على حقه ويكبده تكاليف ومشقات متتابعة من وقته وماله وتعدد مضار وتداعيات التأخير في الفصل بالقضايا لتشمل المجتمع بأسره ومن مظاهر هذه التداعيات :

-1 تضييع حقوق المتقاضين إذا طال زمن التقاضي وزادت معاناتهم .

-2 فقد الثقة في الإجراءات القضائية ومحاولة الحصول على الحق بالقوة الشخصية .

-3 شيوع قيمة الجور في المجتمع وترسيخ فكرة عدم وجود رادع لمنع الظلم فيكون مدعاة للتظالم وغياب روح العدل عن المجتمع

-4 قد يترتب على ذلك الإخلال بالأمن العام واضطراب أوضاع المجتمع.

ومن هذا المنطلق نعتقد أن المشكلات التي تواجه عمل القضاء، وأزمة الثقة القائمة بينه وبين المواطنين، قد زادت على مر السنين لأنه لم يجر التصدي لهذه المشكلة الأساسية بخطة شاملة.

وكان السعي يقتصر على (زيادة المخصصات المالية) لا يمكن أن تؤدي الغرض المطلوب، فضلا عن أن الخطاب الإنشائي الذي يشيد بالقضاء وباستقلاليته لا يفي المطلوب،إن المسؤولية عن الوضع الحالي للقضاء، مسؤولية مشتركة بين القضاء نفسه والسلطتين التنفيذية والتشريعية والمواطنين،

إن المحاكم لها دوراً أساسياً في تعزيز استقلال القضاء ونزاهته ، فالمحاكم التي تتسم بالنزاهة وسهولة الحصول على خدماتها، تساعد على خلق علاقات ايجابية بين المواطن والدولة، كما إن نيل ثقة الجمهور بأن السلطة القضائية سوف توفر إجراءات عادلة يمكن الحصول عليها، لن يتحقق- بطبيعة الحال- سوى من خلال تعزيز كفاءة وفعالية النظام القضائي.

يتعين على السلطة القضائية حل النزاعات والبت في القضايا بموجب القانون بكل نزاهة وفعالية وكفاءة وبطريقة يسهل الحصول عليها في غضون فترة زمنية معقولة .إن ذلك يساعد على خلق النمو الاقتصادي الإيجابي والتنمية الاجتماعية بشكل صحيح.

إن الإذعان للتأخير يحتوي بالضرورة على التخلي عن النزاهة والمسؤولية القضائية.

وحتى يقوم القضاة بهذا الدور، يجب وضع برامج لزرع الإحساس بالمسؤولية تجاه الوقت الذي تستغرقه إجراءات الدعاوى . ويتحقق النجاح بالاعتماد على مؤشرات ومعايير مفيدة في قياس أداء المحاكم ، من حيث

• المدة حتى الفصل في الدعوى

• نسبة الفصل - أي مقارنة الدعاوى التي يفصل فيها لعدد الدعاوى التي تقام

• تحاشي تراكم الدعاوى (نسبة الدعاوى التي لم تتخط المدة القصوى المحددة)

• إنتظام الجلسات (نسبة عقد الجلسات المحدد لها تواريخ بالفعل.

إن تحسين مستوى أداء المحاكم من شأنه أن يدعم استقلال القضاء ونزاهته حيث أن النظام القضائي الذي يقدم العدالة في الوقت المناسب، وبكفاءة وفاعلية إنما يؤسس ثقة الجمهور واحترامه لسيادة القانون .

كما أن زيادة ثقة الجمهور بدورها يمكن أن تؤدي إلى دعم واسع لمزيد من الاستقلالية والموارد لصالح السلطة القضائية بما في ذلك دعم السلطات السياسية (التشريعية والتنفيذية) في الدولة .

على السلطة القضائية أن تظهر قيادة داخلية قوية لكي تتمكن من الحصول على الاستقلال ودعم الجمهور وتحتفظ بهما، إن عملية نقل الوظائف الإدارية ووظائف وضع السياسات إلى السلطة القضائية تستغرق وقتا طويلا وتتطلب مقدرة داخلية ورغبة في تولي دور ومسؤوليات جديدة .ويمكن أن يتحقق ذلك عند وجود اهتمام حقيقي بين القيادات القضائية، من خلال تكوين قيادة ومقدرة إدارية من داخل أعضائها، وقدرتها على تصميم هياكل إدارية ملائمة

كما يجب على السلطة القضائية أن تقوم بوضع أساليب مبتكرة للتعامل مع المشاكل التي تواجه المرفق القضائي، بما في ذلك تأخير الفصل في الدعاوى، والحصول على العدالة.

إن رغبة القيادة القضائية وقدرتها على ممارسة مهام الإشراف في هذه المجالات سوف يخلق رغبة متزايدة داخل السلطتين التفنيذية والتشريعية نحو الالتزام بتوفير الميزانية الكافية لهذه المسؤوليات ونقلها. ومع زيادة المقدرة الإدارية للسلطة القضائية، يصبح أعضاؤها هم المبادرون ببرامج الإصلاح .

عندما تفشل السلطة القضائية في التعامل مع مشاكل أداء الجهاز القضائي أو عندما تكون غير فعالة في الجهود التي تبذلها من أجل تحقيق ذلك، لا شك أن ذلك يفقدها القدرة على الحفاظ على الاستقلال وتحتاج نشاطات تدعيم تنمية المقدرة داخل السلطة القضائية إلى التركيز ليس فقط على الأساليب الإدارية، وإنما أيضا على عناصر وبرامج تتضمن الآتي:

• إدارة العلاقات مع السلطتين التشريعية والتنفيذية

• تنظيم وتقديم الخدمات من خلال تعزيز التطوير في إجراءات المحاكم

• وضع أنظمة إدارية

• وضع أنظمة إحصائية لقياس أداء مرافق الجهاز القضائي

• الوصول إلى الجمهور من أجل تثقيفه

• التخطيط الاستراتيجي من أجل المستقبل وتتضمن مجالات المعونات الأخرى إصدار قواعد للممارسات العامة وإجراءات للقضايا المدنية، والجنائية، والأحوال الشخصية، ... ؛ وإدارة البرامج التي تساعد على الوظائف القضائية، مثل نظام الرقابة، وبدائل حل المنازعات .

من المعتاد أن نسمع من القضاة أن ميزانية السلطة القضائية غير كافية، غير انه لا يجب أن ينظر إلى الإدعاءات بالحاجة إلى زيادة الموارد المالية بمعناها الظاهري فزيادة الميزانية لن تؤدي إلى إرتفاع مستوى الأداء أو زيادة استقلالية القضاء، فقد يكون هناك العديد من الأسباب منها مشكلة سوء توزيع الموارد المالية داخل السلطة القضائية، وليست قلتها أو كلتاهما، فعادة ما تتمتع المحاكم الأعلى درجة بمباني فاخرة، ومرتبات مرتفعة، وعدد كبير من الموظفين،وميزانيات سخية للانتقال بينما تعاني محاكم الدرجة الأولى من قلة الورق والأقلام .

لذا، وفي ظل هذه الظروف، قد لا يكون من المناسب مناصرة زيادة الميزانيات حتى يكون هناك توزيع مقبول لها .وفي أحيان كثيرة يكون هناك سوء إدارة للمؤسسة القضائية ومواردها، لذا، من الممكن أن تكون مساعدة السلطة القضائية على تنمية قدرتها الإدارية مفيدة جدا . ومن العناصر المهمة، مساعدة السلطة القضائية لتعلم كيفية التخطيط لعملها خلال فترة معقولة من الوقت، وتحديد احتياجاتها المالية، وكذلك وضع ميزانيات مسؤولة.

إن فشل السلطة القضائية في عرض احتياجاتها المالية بشكل متكامل ومتمكن يضعف من قدرتها على الحصول على الموارد المالية اللازمة من أجل تنمية وتدعيم موقفها كقطاع قضائي مستقل، فمسؤولية السلطة القضائية أن تأخذ بزمام المبادرة في هذه الأمور .

إن وضع إجراءات فعالة لوضع الميزانية يجب أن تشارك فيه المحاكم بجميع درجاتها، حيث يجب أن تعتبر محاكم الدرجة الأولى عملية وضع الميزانية وسيلة لتحديد احتياجاتها وتبريرها لمحاكم الدرجات الأعلى ولسلطتي الدولة (التشريعية والتنفيذية) .

إن المنهج المنظم في وضع الميزانية سيعكس بشكل أفضل احتياجات مرافق السلطة القضائية ككل، وتتطلب هذه العملية أن تقوم هذه المرافق بتوثيق احتياجاتها وتحديد أولويات التمويل، حيث أن النجاح عادة ما يتحقق إذا تم توثيق الاحتياجات بشكل جيد، وتمت المشاركة على مختلف الدرجات بفاعلية من أجل تحديد الاحتياجات، ووضع منهج استراتيجي لتبرير هذه الاحتياجات أمام سلطتي الدولة الآخريين التشريعية والتنفيذية .

الخلاصة :

إن كيفية سيطرة السلطة القضائية على أمورها وإداراتها لنفسها يرتبط باستقلالها، كما يشكل الإطار القانوني التوقعات ويحدد الأدوار والمسؤوليات، بينما يضع المبادئ التي تسمح بإيجاد قضاء مستقل .إن أنظمة القضاء الفعالة تتطلب تطبيقات عملية سليمة وقيادة سليمة كذلك .

وفي الختام لا بد من التأكيد أن المواطن اليمني ما زال يتوق إلى إصلاح قضائي شامل يهدف إلى إقامة السلطة القضائية المستقلة فعلا يتولاها قضاة شرفاء مستقلون ومجردون وأكفاء لتضمن هذه السلطة عن حق كرامة الإنسان وحرياته وحقوقه، وتحافظ على المال العام وتكافح الفساد - استقلال تصحبه المسؤولية ، ويصحبه مبدأ المحاسبة

المصادر :

- دليل تعزيز استقلال القضاء ونزاهته،سيادة القانون،يناير 2003، ص 176-175، ترجمة ونشر المؤسسة الدولية لأنظمة الانتخابات بإسهام من برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الذي يرعاه المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكتب الديمقراطية وتحسين الحكم قسم الديمقراطية، والنزاعات، والمساعدات الإنسانية "هيئة التنمية الدولية الأميركية ،واشنطن دي سي ، Washington DC 20523 - 3100تتوفر معلومات إضافية على موقع الإنترانت الخاص بالمكتب وهو http:// inside. usaid. gov/ G/ DG .http:// www.usaid gov/ democracy

- إطار العمل الدولي لتميز المحاكم- الاتحاد الدولي لتميز المحاكم

- أبحاث المؤتمر الدولي القضاء والعدالة الرياض -1427 2006م مركز الدراسات والبحوث – جامعة نايف

• محكمة استئناف أمانة العاصمة

وجهة مطر

أحمد غراب

لم يتعلموا !

وآآأسفاه ..
لم يتعلموا من السلطة إلا التسلط
لم يتعلموا من المعارضة إلا الاعتراض
لم يتعلموا من التاريخ إلا الحروب
لم يتعلموا من الجغرافيا إلا الكوارث
لم يتعلموا من الاقتصاد إلا القروض
لم يتعلموا من الثورات إلا الغضب
لم يتعلموا من الخارج إلا العمالة
لم يتعلموا من الوطنية إلا المناطقية
لم يتعلموا من الحوار إلا النقار
لم يتعلموا من الحزبية إلا التمصلح
لم يتعلموا من البحر إلا الغرق
لم يتعلموا من الشمس إلا الحرق
لم يتعلموا من الإدارة إلا حق القات
لم يتعلموا من الأمن إلا الخوف
لم يتعلموا من الكتب إلا الخطب
لم يتعلموا من التعليم إلا التقليد والتلقين والغش
لم يتعلموا من الإعلام إلا التحيز
لم يتعلموا من العقل إلا الجنون
لم يتعلموا من الغربة إلا الكربة
لم يتعلموا من النمل إلا الضعف
لم يتعلموا من النحل إلا القرص
لم يتعلموا من الزراعة إلا القات
لم يتعلموا من الصناعة إلا صناعة الوهم
لم يتعلموا من الحب إلا العذاب
لم يتعلموا من الطب إلا التشليح
لم يتعلموا من التخطيط إلا العصيد
لم يتعلموا من القانون إلا تطبيقه على الضعيف
لم يتعلموا من الفقر إلا استجداء المساعدات
لم يتعلموا من النظام إلا الطابور الخامس
لم يتعلموا من إشارات المرور إلا المطبات
لم يتعلموا من السياحة إلا الخطف
لم يتعلموا من الكتابة إلا الرثاء
لم يتعلموا من الرجال إلا الاقتتال
لم يتعلموا من النساء إلا البكاء
لم يتعلموا من الأطفال إلا العبث
لم يتعلموا من الحوادث إلا ثلثين بثلث
لم يتعلموا من العيد إلا الثوب الجديد
لم يتعلموا من الصيام إلا النوم
لم يتعلموا من القوة إلا البلطجة
لم يتعلموا من التجارة إلا الاحتكار
لم يتعلموا من الاستثمار إلا الفساد
لم يتعلموا من المنصب إلا الاستغلال
لم يتعلموا من الضعيف إلا الاستضعاف
لم يتعلموا من الحروب إلا الانتقام
لم يتعلموا من الدين إلا التبعية والمذهبية
لم يتعلموا من الأسلحة إلا القتل
لم يتعلموا من الكرة الأرضية إلا اللف والدوران

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

النتائج ..فين؟

عبدالحليم سيف
Ahalim_227@yahoo.com

ثمة ظاهرة لافتة ومزمنة ؛ تتمثل في تغييب الرأي العام ؛عن معرفة تفاصيل ما يتم تنفيذه من قرارات وإجراءات وخطط عاجلة ؛ تتخذها وتعلن عنها مؤسسات الدولة ؛ إزاء أحداث مهمة : سياسية.. أمنية اقتصادية ..اجتماعية ، وسواها من قضايا جديدة ومزمنة تمس الشأن العام.

الأمر الذي بات يطرح في الواقع؛ علامات استفهام جدية وملحة، حول الأسباب الكامنة وراء هذا الغياب : ترى هل السبب يعود إلى غياب الشفافية وانعدام الشعور المسؤول بحق المواطن بالمعرفة؟.. أم إن حجب الحقائق يرتبط في حالة اللامبالاة أو اللا اكتراث فيما يتعلق بأهمية اطلاع الرأي العام على الحقائق عبر الوسائل المتاحة كلها ومنها الإعلامية؟ أو فقدان التواصل والثقة بين المؤسسات وبين الإعلاميين والصحافيين ؟

وكيفما كان الرد بالنسبة للتساؤلات المطروحة ؛وأيضا في مجال متابعة هذا الموضوع المهم ،وتتبع نتائجه والوقوف على المعوقات والصعوبات ، فإنني أجد من المفيد ربما؛ التذكير ببعض الأمثلة .. أولها : ما يعرف بالنقاط الـ31 المتصلة بالقضية الجنوبية ؛ والتي أمست هاجساً وطنياً عاماً ؛ تبحث عن حلول ناجعة وعادلة، لما تشكله في نهاية المطاف من أهمية قصوى ، لإنجاح مؤتمر الحوار الوطني الشامل ، ولأن النقاط ال20 وال21 ا مجتمعة تعد من بين مشكلات عديدة، تشغل بال رئيس الجمهورية الأخ عبد ربه منصور هادي ،الذي ما أنفك يعمل على إيجاد معالجات لها ، وهي بالطبع قضايا معقدة وشائكة ؛تحتاج الى أموال كبيرة وتعاون مشترك.

وفي هذا الشأن ، مطلوب من أي طرف كان ، له صلة ما بتلك النقاط، تحمل مسؤوليته الأخلاقية ،وواجبه الديني، ويتحلى بالشجاعة، ويتسلح بالقناعة، بحيث يبادر لتقديم ما يطلب منه،لكي يبرئ نفسه أمام الله،ويقدم القدوة والمثل لبني وطنه في إحقاق الحق لا أكثر.

واليوم وحكومة الوفاق الوطني، برئاسة الأستاذ محمد سالم با سندوة تعقد اجتماعا استثنائيا، لمناقشة وإقرار برنامج تنفيذي ومزّمنّ لتنفيذ ما تبقى من النقاط الأخرى، التي تضمنتها توصيات النقاط العشرين، والنقاط الإحدى عشرة،نفهم من هذا أن الحكومة أنجزت خلال الفترة المنصرمة العديد منها ،بيد أن إحاطة الناس بتفاصيل ما تم تنفيذه ومستوى انجاز كل نقطة ،يعد أكثر أهمية، لأن قراءة رقم لمن عاد من المسرحين إلى وظائفهم ،أو نشر تصريح مقتضب حول اجتماع للجنة الأراضي، فذلك وحده لا يكفي ،خاصة في مرحلة تتطلب معرفة تفاصيل التفاصيل، فمن شأن ذلك إرسال إشارات ايجابية تبعث على الاطمئنان في النفوس، وتعزز الثقة والشعور لدى الرأي العام ،بأن الحقوق المسلوبة ستعود إلى أصحابها ،ناهيك عن تلك حقيقة لا تقبل المزايدة!!

هذا من ناحية طمئنة الخاصة والعامة ، أما من ناحية ما يتطلب معرفته ، ففي ظني إن على اللجان أن تطلع الناس بما حققته ،مهما كان نوعه أو حجمه ،بحيث يدرك الجميع ما حوله من تطورات ايجابية أو تحولات على غير صعيد ،وليقرأ من خلال ما يراه من الإجراءات والخطوات ،والإلمام بأسبابها ومضامينها وخلفياتها وجذورها وغاياتها، وذلك ليتمكن من تكوين موقف موضعي وصحيح منها.

وهناك مثال آخر له علاقة بالتساؤلات السابقة ، يتمثل فيما نقرأه منذ سنوات من الأخبار، حول تشكيل لجان رئيسية وفرعية ومحلية برئاسة (...) ،وعضوية الآتية أسمائهم (.....) ؛يناط بها القيام بأجراء تحقيق عاجل حول جريمة معينة مثل : الاغتيالات وتفجير أنابيب النفط وأبراج الكهرباء والاعتداء على الاتصالات والمنشات العامة .. وأعمال التقطع ...ونحوها من جرائم السطو المسلح على المؤسسات وأراضي الدولة والتلاعب بالمناقصات والفساد وتهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها وغيرها.. لكن ..وما أكثر ما لكن في حياتنا.. هناك من يسأل : ما الجدوى من تشكيل لجان ؟!..وصرف الملايين من المال العام ..؟! ماذا تفعل ..؟! أين نتائجها ..؟! ولمصلحة من إخفائها ؟! ومن المستفيد من تجهيل الشعب عما يخطط له ..؟!.

وحتى لا ينطبق على هكذا لجان ،ذينك القول الفرنسي المشهور " إذا أردت أن تفشل عملا ما فشكل له لجنة"؛ فلا خيار آخر غير نشر التفاصيل أولا بأول ؛ ومن شأن ذلك تحصين الموطن من فيروسات التضليل والخداع والتدليس والشائعات ...، فهلا وصلت الرسالة ؟

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245842 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388